

الخيار الاقتصادي

١

الرئيسي

في عام ١٩٧٧، قدم جون كينيت غالبريث مسلسلاً تلفزيونياً يحمل عنواناً هو «عصر غياب اليقين». وبعد ذلك بعامين تبعه ميلتون فريدمان بمسلسل آخر أسماه «حر في الاختيار» قصد به أن يكون رداً على مسلسل غالبريث، رغم أن المسلسل الخصم هذا لم يذكر صراحة، وذلك كما هي الحال في بعض الحملات الانتخابية. ونشر كل من غالبريث (انظر كتاب غالبريث المنشور عام ١٩٧٧ في قائمة المراجع باللغة الإنجليزية في نهاية هذا الكتاب) وفريدمان (انظر كتاب فريدمان عام ١٩٨٠) كتاباً مبنياً على مخطوطة النص التلفزيوني لمسلسل كل منهما، وكان الكتابان من أكثر الكتب مبيعاً. وبذلك يوضحان كيف أن السلوك الاقتصادي عند الأفراد قد يكون هو نفسه حتى لو كانت سياساتهم الاقتصادية مختلفة.

عالج عصر غياب اليقين وحر في الاختيار موضوعاً واحداً: اقتصاد السوق - كيف نشأ وتطور، وكيف يعمل وما هي نقاط القوة والضعف فيه. وقدّم كل من الكتابين مضامين السياسات الخاصة بتحليلهم (لاقتصاد السوق) هذا، وذلك فيما يتعلق بالخيار الاقتصادي الرئيس: الخيار بين السوق والحكومة كمنظمٍ ومهيمنٍ على النشاط الاقتصادي. وعند هذا الحد تنتهي أوجه التشابه بين الكتابين المتنافسين.

وفي حين يعترف غالبريث، وفق التقاليد التي وضعها ماركس وشومبيتر، اعترافاً كاملاً بإنجازات السوق، إلا أنه يصنّف تطورها ونضوجها في إطار عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وفي إطار عدم فعالية الاقتصاد الجزئي وعدم المساواة الاجتماعية. ورغم أن غالبريث يشارك كلا من ماركس وشومبيتر الرأي بالنسبة للإنجازات الاقتصادية والتقنية المثيرة التي حققتها الرأسمالية واقتصاديات السوق، إلا أن تقييمه لفعالية هذا النظام وتحقيقه للعدالة يختلف اختلافاً حاداً عن تقييم شومبيتر (انظر كتاب شومبيتر عام ١٩٣٤) وأكثر اقترباً من تقييم ماركس له (أي للنظام الرأسمالي). ولمعالجة هذه العيوب الخاصة بالسوق يرى غالبريث ومعه كتابه عصر غياب اليقين أن السياسات الحكومية وتدخل الحكومة أمران أساسيان لإحداث

الاستقرار الاقتصادي والفعالية الاقتصادية وكذلك العدالة الاجتماعية المحسنة.

أما فريدمان، وفي إطار التقاليد التي وضعها آدم سميث في كتابه *ثروة الأمم*، فقد نظر إلى الخصائص البارزة في نظام السوق نظرة مختلفة جداً عن غالبريث. ووفقاً لما يراه فريدمان، فإن اقتصاد السوق الذي يعمل بحرية سيؤدي إلى تقدم اقتصادي وتقني، وإلى استخدام فعال للموارد، وإلى مستوى معيشة مرتفع، يجري توزيعه، مع بعض الاستثناءات التي لا بد من الاعتراف بها، توزيعاً عادلاً، وكذلك إلى قيام مجتمع يتميز بالحراك الاجتماعي والحرية السياسية. وفي رأي فريدمان وكتابه *حر في الاختيار*، فإن قيام الحكومة بالتوسع إلى ما هو أبعد من وظائفها الأساسية (أي المصلحة العامة مثل الدفاع والنظام العام ولكن ذلك لا يشمل الخدمات البريدية)، هذا التوسع سيمثل عقبة في وجه استعمال الموارد بكفاءة وبعيق التقدم الاقتصادي ويحد من الحراك الاجتماعي، وفي خاتمة الأمر، يحد من الحرية السياسية كذلك.

إذن، ما الذي يفسر هذين الرأيين حول الأسواق والحكومات وهما رأيان معترف بهما ولكنهما متناقضان تناقضاً حاداً؟

يقوم الرأي المؤيد للسوق، الذي يمثله فريدمان، على نموذج مثالي لسوق تنافسية كاملة الأوصاف، تميل نحو التوازن التام في توافر فرص العمل في الاقتصاد ككل (الاقتصاد الكلي)، والاستخدام الفعال للموارد من قبل الشركات والأفراد (الاقتصاد الجزئي). ويحظى هذا الرأي بالتأييد من قبل خبرات القرن المنصرم في اقتصاديات السوق في الدول الغربية الصناعية واليابان. وكذلك تجارب عقدي السبعينات والثمانينات للاقتصاديات التي سيطرت عليها السوق في «الدول حديثة التصنيع» وهي هونغ كونغ وماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان، وفي التجربة الأكثر حداثة القائمة على ازدياد عمليات الإعتماد على السوق في تايلاند وأندونيسيا. كما يحظى موقف فريدمان المعارض لتدخل الحكومات بدعم إضافي من الأقاويل التي لا تعد ولا تحصى حول نزوع المؤسسات الحكومية الكبيرة، أينما وجدت، إلى سوء إدارة المهام الملقاة على عاتقها (مثل إدارة البريد ووكالات الرعاية الاجتماعية والدفاع والصناعات المؤممة)، وإلى السجلات الاقتصادية المخيبة للآمال على الدوام في دول العالم الثالث التي يظل التدخل الحكومي فيها واسع الانتشار، وكذلك، ومنذ أواخر الثمانينات، نتيجة لانهايار وتفكك الإقتصاديات التي كانت خاضعة لسيطرة التخطيط المركزي في الاتحاد السوفيتي سابقاً والمانيا الشرقية وأوروبا الشرقية.

من ناحية أخرى، تقوم وجهة النظر المؤيدة للحكومات وهي وجهة النظر التي يمثلها غالبريث و«عصر غياب اليقين» على نموذج مثالي للحكومة الإنسانية الفاعلة وذات الإطلاع الواسع، القادرة على التعرف على أشكال فشل السوق وطرق معالجتها وتحقيق الأهداف القومية التي تم التوصل لها بالوسائل الديمقراطية، وذلك انسجاماً مع قواعد السلوك التي يتحلّى بها اقتصاد الرعاية الاجتماعية الرسمية، كما أوضحها آي. إم. دي. ليتيل وريتشارد مسغريف وغيرهما، وكذلك انسجاماً مع نظرية التخطيط الاقتصادي الأمثل التي صورها أوسكار لانج وأبا ليرنر. ووجهة النظر هذه تجد تأييداً تجريبياً لها متمثلاً في الأداء الاقتصادي الإيجابي بصورة عامة للدول الإسكندنافية وهولندا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (حتى أواخر السبعينات في الأقل)، عندما أصبحت الاتجاهات الاقتصادية في هذه الدول غير موآتية)، وكذلك الأمثلة المحددة للأداء الحكومي الفعال مثل أنظمة السكك الحديدية القومية في أوروبا والسجل المثير للنمو المضطرد للاقتصاد الياباني بعد الحرب العالمية الثانية والذي يعزى للإرشاد والتوجيه الذي تقدمه السياسات الحكومية. (لكن الاستشهاد بالتجربة اليابانية قد يجري لتدعيم وجهتي النظر المتناقضتين هاتين). وبالمثل فإن موقف غالبريث المناهض للسوق يستند هو الآخر إلى الأقاويل حول الجوانب السلبية الخارجية المترتبة على اقتصاد السوق مثل التلوث وضوضاء المطارات ولوحات الاعلانات والتلفزيون التجاري ذي النوعية السيئة في الغالب.

ومما له دلالة هو أن وجهة النظر المناهضة لاقتصاد السوق التي تعكسها آراء غالبريث تحظى بالتأييد من قبل نظرية رسمية خاصة بفشل اقتصاد السوق، وهي تمثل أيضاً جوهر اقتصاد الرفاه. وتبرز هذه النظرية العيوب المتوقعة لاقتصاديات السوق عندما تواجه هذه الأسواق بالمصالح العامة والمسائل الخارجية وزيادة العائدات على النسب المقررة، و«نقائص» السوق من مختلف الأنواع وامكانية حدوث الظلم الاجتماعي حتى في ظروف نتائج الأسواق «الجيدة» التي توجد في جميع الأسواق في بعض الأحيان وفي بعض الأسواق في جميع الأحيان². أما اقتصاديات الرفاه، من جانبها، فلها قواعد وإرشادات حول تدخل الحكومة لمعالجة هذه العيوب أو للتخفيف من حدتها في الأقل. وقد حظيت وجهة النظر المؤيدة لدور الحكومات، مؤخراً، بمزيد من التأييد النظري في كتابات بول كروغمان وآخرين ممن يتعاملون مع المسائل الخارجية المحتملة المرتبطة بالتقنيات «الحاسمة» والمرتبطة بالبحث والتطوير الذي تدعمه الحكومات من أجل تحسين هذه التقنيات.

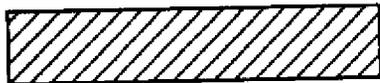
وعلى النقيض من ذلك، فإن وجهة النظر المناهضة لدور الحكومات في السوق التي تعكسها كتابات فريدمان لا يمكن لها أن تعتمد على نظرية رسمية خاصة بفشل سياسات السوق تقدم لها تأييداً ماثلاً للتأييد الذي تحظى به وجهة النظر المؤيدة لدور الحكومات في السوق. فمثل هذه النظرية لا وجود لها.

وهكذا، يبرز لاتماثل هام عند مقارنة مصادر وأنواع التأييد لوجهات النظر المؤيدة لاقتصاد السوق/ المناهضة لتدخل الحكومات التي يتبناها فريدمان من جهة وتلك المؤيدة لدور الحكومات/ المناهضة لاقتصاد السوق التي يقول بها غالبريث من جهة أخرى. ويظهر اللاتماثل هذا في المستطيل المظلل في الشكل رقم ١-١؛ وبعبارة أخرى، فإن الجدل بين موقفي المؤيد لاقتصاد السوق/ المناهض لدور الحكومات والمؤيد لدور الحكومات/ المناهض لاقتصاد السوق، يبدو أنه جدل غير متوازن لأننا نفتقر إلى نظرية شاملة لعيوب دور الحكومات (أو ما يمكن أن يسمى فشل الاقتصاد غير القائم على السوق) وتكون (هذه النظرية) المرادف للنظرية القائمة الخاصة بفشل اقتصاد السوق. ولتلا يُنظر إلى غياب النظرية

حكومات (اللاسوق)

السوق

نظرية الاقتصاد القائم على التخطيط والرفاه، تدعمها أمثلة وتجارب بعض الدول.	نظرية الأسواق التنافسية، وتدعمها أمثلة وتجارب بعض الدول	يؤيدها
---	---	--------



أمثلة وتجارب بعض الدول

يعارضها نظرية خاصة بفشل اقتصاد السوق، وتدعمها أمثلة وتجارب بعض الدول.

شكل رقم (١-١): الأسواق و الحكومات: مصادر التأييد والمعارضة.

على أساس أنه أمر غير هام، يجدر أن نتذكر الملاحظة التي أبداها جون مينارد كينز القائلة: «إن الرجال العاملين، الذين يعتقدون أنهم معضون من أية تأثيرات فكرية هم في العادة أسرى لأفكار عالم اقتصادي مينة عفى عليها الزمن.... اذ يجري المبالغة كثيراً جداً في قوة المصالح الخاصة مقارنة بالزحف التدريجي لسيطرة الأفكار». (من كتاب كينز عام ١٩٣٦)

وهكذا فإن قيام نظرية أكثر تكاملاً لفشل الاقتصاد اللاسوقي سيساعد على ايجاد توازن أفضل في منظومة الشكل رقم ١-١، وايجاد مرشد أفضل لرسم السياسات العامة. ويهدف هذا الكتاب إلى المساعدة في تطوير هذه النظرية واقتراح كيفية تطبيقها في المقارنة بين بدليي الاقتصاد اللاسوقي والاقتصاد السوقي، وبذلك، فإننا نأمل الإسهام في تحسين الخيارات المطروحة أو استخلاص مزيج من هذه الخيارات.

تقدم نظرية الاختيار العام (public choice theory) عنصراً هاماً في مثل هذه النظرية الشاملة الخاصة بفشل الاقتصاد اللاسوقي^٢. وكما تؤكد نظرية الاختيار العام، فإن المصالح الذاتية للسياسيين ورؤساء المكاتب الادارية هي عامل هام في فهم عمليات الاقتصاد اللاسوقي. ومع ذلك، فإن النظرية الكاملة لفشل الاقتصاد اللاسوقي تقتضي أكثر من مجرد توفير الخيار العام فحسب. وعلى سبيل المثال، فإن النمط النموذجي المتمثل في الخصوصية (أو الاحتكار) في مجرى النشاطات اللاسوقية، والدرجة العالية من عدم اليقين الذي يحيط بتقنيات انتاج المخرجات اللاسوقية، وكثرة المسائل الناشئة أو غير المتوقعة الناجمة عن هذه المخرجات، هذا النمط يجري تجاهله أو تفسيره تفسيراً غير مناسب من قبل نظرية الاختيار العام القائمة. وزيادة على ذلك، فإن نظرية الاختيار العام تتجاهل دور خمول المؤسسات والتقاليد وروتين العمليات المعروف كعوامل تساهم في فشل الاقتصاد اللاسوقي. ومن المحتمل بصورة أكبر أن تكون هذه العوامل مؤثرة في المؤسسات المعزولة عن نظام السوق أكثر مما هي عليه في المؤسسات (أي الشركات) التي تخضع في العادة لذلك النظام.

وينبغي أن تحتضن النظرية المطلوبة عدداً كبيراً جداً من النشاطات والمخرجات وأوجه الفشل التي يشملها القطاع اللاسوقي في مجمله، لا مجرد القطاع العام (أي الحكومي) بمفرده. ورغم أن الحكومة هي أكبر عضو في القطاع اللاسوقي فإن الجهات الأخرى في هذا القطاع (مثل المؤسسات والجامعات والمستشفيات الخيرية) عديدة جداً وكبيرة ومتزايدة. وينبغي تضمين أوجه سلوك وعيوب هذه المؤسسات اللاسوقية الأخرى في نظرية شاملة تخص فشل الاقتصاد اللاسوقي وتستطيع تسليط الضوء على أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الجهات، وتسمح كذلك بالمقارنة الملائمة بين القطاعين اللاسوقي والسوقي. فنظرية الاختيار العام، لوحدها، ضيقة إلى الحد الذي لا يمكنها عنده تقديم إطار مناسب لهذه الصورة التي رسمناها^٤.

وتقدم النظرية الاقتصادية النمساوية - وبخاصة تلك التي ترتبط بفردريك فون هايك (Friedrich von Hayek) ولودويغ فون ميسز (Ludwig von Mises) - عنصراً آخر له قيمته في تطوير نظرية شاملة لفشل الاقتصاد اللاسوقي. ويزعم هايك وميسز، في تركيزهما على منافسة السوق وآلية الأسعار «كإجراء» لتوفير المعلومات وكذلك الحوافز التي تقدمها الشركات الخاصة لدفع هذا الاجراء للعمل، يزعمان أن الأسواق تحظى بميزة حاسمة لا تستطيع الحكومة (الاقتصاديات اللاسوقية) توفيرها°.

وبالمثل، يقدم العمل الهام الذي أعده أوليفر ويليمسون (Oliver Williamson) حول «اقتصاديات تكاليف الصفقات» نفاذ بصيرة قيماً لتطوير نظرية لفشل الاقتصاد اللاسوقي. وفي الحقيقة فإنه يمكن النظر إلى فشل كل من اقتصاد السوق واقتصاد اللاسوق من منظور أنهما ناجمان عن الخصائص الخاصة بتكاليف الصفقات والأعباء المرتبطة بها، الواحدة تلو الأخرى والنظر إلى الأسواق والحكومات كما لو كانت « بنى حكم» بديلة لتنظيم النشاطات الاقتصادية^٦.

ويعكس النزاع بين فريدمان وغالبريث قضية السياسات الرئيسية التي تواجه الأنظمة الاقتصادية الحديثة: ما هو الدور المناسب للحكومة وللوق في أداء النظام الاقتصادي؟ وما هي القواعد والاعتبارات المناسبة التي ينبغي تطبيقها عند القيام بهذا الاختيار؟ وزيادة على ذلك، فإن الاختيار لا ينبغي أن يكون متشعباً، كما يوحي بذلك كل من غالبريث وفريدمان في بعض الأحيان، بين حكومات مثالية نسبياً وأسواق غير مثالية وغير مناسبة (كما هي وجهة نظر غالبريث)، أو بين أسواق مثالية نسبياً وحكومات غير مثالية وغير مناسبة (كما هي وجهة نظر فريدمان). فالخيار الفعلي هو بين أسواق غير مثالية وحكومات غير مثالية وصيغ مشتركة مختلفة منهما. والخيار الاقتصادي الرئيسي سيتعلق بالدرجة التي ينبغي على الأسواق والحكومات عندها تحديد أوجه تخصيص واستخدام وتوزيع الموارد في الاقتصاد - مع وجود النقائص والعيوب المتعلقة بكل منهما.

وهذه القضية الرئيسة تتخلل السياسة الأمريكية كما تتخلل الاقتصاد الأمريكي. والخلاف الأيدولوجي وكذلك الخلاف العاطفي والفكري العميق حول الوصول إلى القرار المناسب حول هذه القضية هو أساس الانقسام الرئيس بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي. كذلك فإن قضية الاختلاف بين السوق والحكومة هو الذي يؤدي عادة إلى الاختلاف بين مجتمع الأعمال التجارية والمالية (المناصر للسوق) ومجتمع الصحافة والجامعات (المناصر

لسيطرة الحكومة على السوق). وغالباً ما تنزوي كل هذه الانقسامات ازاء رغبة الطرفين المتخاصمين في تعديل مبادئهما لاعتبارات تتعلق بالمصالح الآنية والعملية الذاتية لكل طرف.

وهكذا فإن مجتمع الأعمال التجارية والمالية الأمريكي، الذي من خصائصه الإفراط في الثناء على فضائل السوق والاسهام بمبالغ كبيرة لصالح الحزب الجمهوري، هذا المجتمع غالباً ما يتصدر الصفوف في النشاطات الضاغطة التي تفضل حماية الأسواق المحلية ضد الواردات المنافسة التي يجري انتاجها على أيدي العمالة الأجنبية الرخيصة. وبنفس القدر، فإن مجتمع الأكاديميين والإعلام، الذي من خصائصه الإفراط في الثناء على فضائل تدخل الحكومة والذي عادة ما يبذل كلامه وجهوده لصالح الحزب الديمقراطي، يصبح بالغ الحساسية إذا ارتبط كل من التدخل الحكومي والمساعدة الحكومية للذاتان يحدانها بالمستويات أو المعايير الخاصة بنشاطه الخاص. وعلى سبيل المثال، فهذه الجماعات غالباً ما تلح في طلب المساعدات الحكومية للتعليم، ولكنها تعارض في اشرط تقديمها بمعايير الأداء التي قامت الحكومة بإرساء دعائمها واجراء التقويم اللازم لها. وقد علّق ميلتون فريدمان بذلك على هذه الطريقة المألوفة في اخضاع المبادئ للمصالح الذاتية بقوله إنه يبدو أن أنصار اقتصاد السوق في الصناعة يجذبون عمليات السوق الحرة فيما يتعلق بأداء الصناعات الأخرى، في الوقت الذي يسعون فيه للحصول على مساعدة الحكومة فيما يتعلق بصناعتهم هم. ومن ناحية أخرى، فإن الأكاديميين من أنصار تدخل الحكومة في الاقتصاد يجذبون التحرر من قبضة الحكومة فيما يتعلق بنشاطاتهم في الوقت الذي يطالبون فيه بتدخل حكومي مستنير لتنظيم نشاطات الآخرين!

كما ينعكس الاختيار الأساسي بين الأسواق والحكومات كذلك على «الروح الاتحادية الجديدة» التي لم تعد جديدة، وهي تعبير اخترعه والتر هيلر (Walter Heller) في عهد ادارة الرئيس كيندي، ومن ثم بعثت الروح فيه من جديد، لفترة زمنية غير مؤكدة، من قبل إدارة الرئيس ريغان في عام ١٩٨١. وتنطوي الفدرالية الجديدة على مراجعة للدور والمسؤوليات الحقيقية لكل من الحكومات الفدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية، وكذلك لدور ومسؤوليات كل من القطاعين العام والخاص. ويرتبط هذا العرض، إلى حد كبير، بالقضية الرئيسية الخاصة باختلاف النظر بين اقتصاد السوق والاقتصاد القائم على تدخل الحكومة. وامكانية التنازل عن المسؤولية المتضمنة في مفهوم الفيدرالية الجديدة، تحمل في ثناياها المضمون القائل بأن المسؤوليات التي أنيط بها في بادئ الأمر إلى المستويات

الحكومية الدنيا يمكن، عوضاً عن ذلك أو في خطوة تالية لذلك، أن تُعهد إلى السوق أو المؤسسات التي هي مؤسسات ليست سوقية أو حكومية^٧. وعلى سبيل المثال، فإن المؤسسات الخيرية يمكن أن تتعهد بتدريب الأيدي البشرية أو تقدم مختلف أشكال خدمات الرعاية الاجتماعية التي تمولها الجهات الخاصة، كبديل عن البرامج الحكومية.

والقضية الأساسية هذه ليست محط الاهتمام الرئيس للولايات المتحدة فحسب. فهي تَمسُّ مساساً وثيقاً أوروبا الغربية ودول العالم الثالث وبقايا دول العالم الثاني (الدول الشيوعية والصين منها على وجه الخصوص) وكذلك دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق التي تسعى إلى تحويل اقتصادها من أنظمة سيطرة التخطيط المركزي إلى اقتصاديات السوق الحرة. وقد شهدت كل من أوروبا الغربية واليابان، خلال العقود الثلاثة الماضية، نمواً مضطرباً في دور الحكومات وفي نفس الوقت تضارباً في دور الأسواق. وعلى سبيل المثال، فقد ارتفع الانفاق الحكومي كجزء من الناتج المحلي الاجمالي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٩ من ٢٨ بالمئة إلى ٤٢ بالمئة (وإذا أضيف ما يسمى بالانفاق خارج الميزانية فإن ذلك الجزء من الانفاق الحكومي سيصل إلى أكثر من ٥٠ بالمئة)؛ وارتفع نصيب الانفاق المماثل لذلك في الولايات المتحدة من ٢٧ بالمئة إلى ٣٦ بالمئة^٨. والدليل على أن هذه القضية الأساسية لا زالت قضية الساعة وانها لا زالت قضية نشطة هو انعكاسها على الجهود المكثفة التي تقوم بها الحكومات المشتركة من المحافظين والاشتراكيين في فرنسا لإلغاء تأمين الصناعات المملوكة للحكومة والبنوك وفتح صناعة التلفزيون التي تمتلكها الحكومة أمام منافسة محطات التلفزيون الخاصة وتنفيذ معايير السوق لتحديد معدلات الأجور الصناعية. وبالمثل ولكن بصورة أقل مثاراً للدهشة قامت حكومات المحافظين في بريطانيا بجهود مضمّنة لالغاء تأمين الصناعات التي تمتلكها الحكومة وإحداث إنعكاس في مسار نمو دور الحكومة كوكيل مسيطر على التوزيع الاقتصادي. أما في ألمانيا، فقد انطوت عملية توحيد أراضي ألمانيا الشرقية مع ألمانيا الغربية على لجوء الحكومة منذ عام ١٩٩٠ إلى استخدام سياساتها ومواردها لإعادة بناء دور السوق وتحويل البنية الكاملة للصناعة التي كانت تملكها الحكومة (في ألمانيا الشرقية) سابقاً إلى صناعة يملكها القطاع الخاص أو تصفية تلك الصناعة.

وحتى الصين ذات الالتزام العقائدي الأساسي لحل قضية التخصيص عن طريق التوجيه المركزي والتخطيط الحكومي، لا عن طريق الأسواق والأسعار، فإن اصلاحاتها الاقتصادية

تمثل حركة متعمدة في اتجاه مشابه: إلغاء المركزية في اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال أسعار السوق والمنافسة في الزراعة وفي قطاع بضائع الاستهلاك صغيرة الحجم، وبصورة موسعة أكثر في العديد من «المناطق الاقتصادية الخاصة» في البلاد ذات الطابع السوقي، في الوقت الذي يظل تخصيص الموارد المركزي قائماً في القطاعات الصناعية والبنى التحتية الكبرى. ويظل قطاع الزراعة في الصين خاضعاً بصورة كبيرة إلى الدعم الحكومي واسع النطاق وكذلك لمراقبة الأسعار في الوقت الذي أصبح من الواضح فيه أن هذا القطاع لا يُدار بصورة مركزية.

وفي أوروبا الشرقية وروسيا وأوكرانيا والجمهوريات الأخرى التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي سابقاً، هناك التزام واسع الانتشار بإحلال اقتصاد السوق محل الاقتصاديات التي كانت تسيطر عليها الحكومات في السابق. ويختلف التقدم الذي يحدث في تنفيذ العديد من مكونات اقتصاد السوق الفعالة - وبصورة خاصة استقرار الاقتصاد الكلي والأسعار ورفع الرقابة عن الأجور والتحول للقطاع الخاص والقضاء على الاحتكار وتحويل العملات - وكذلك الآمال المعقودة على ذلك - اختلافاً كبيراً بين هذه الأنظمة التي كانت تخطط بصورة مركزية في السابق. ولكنها جميعاً، مع ذلك، تعكس التزاماً بالوصول إلى توازن جديد بين الأسواق والحكومات، بحيث يتم في هذا التوازن توسيع الدور الحاسم للسوق. ويظهر هذا الخيار الأساسي للسياسات الاقتصادية نفسه في العديد من الدول الأخرى التي نشير لها مجتمعة، بصورة ملائمة وان تكن صورة غير دقيقة، باسم العالم الثالث - ونقول بصورة غير دقيقة لأن هذا العالم الثالث لا يشكل حقيقة كياناً واحداً بل مجموعات متعددة من الدول غير المتجانسة، والاختلافات فيما بينها هي في الحقيقة أكبر بكثير مما هي داخل العالمين الآخرين. وعلى الرغم من تعدد الاختلافات بينها، فإن معظم هذه الدول النامية استطاعت حتى الآن حَسَمَ الاختيار الأساسي لصالح سيطرة الحكومة على قرارات التخصيص الاقتصادي الرئيسية. والاستثناء من هذه الحالة لا يشمل سوى عدد قليل نسبياً من دول العالم الثالث بما فيها هونغ كونغ وماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا.

فقد أصبحت هذه الدول الصناعية الجديدة، على الرغم من بعض النكسات بين الحين والآخر (والتي تعود في جزء منها إلى التغييرات المرحلية في الاتفاقات التجارية وأسعار النفط العالمية وفي تشديد القيود على أسواق رأس المال العالمية) أصبحت إلى حد كبير الأمثلة

الوحيدة على نجاح النمو الاقتصادي المضطرد في العالم الثالث. وامتاز نجاح هذه الدول بدور أكثر بروزاً نسبياً لأسعار السوق والمنافسة، وخاصة المنافسة في أسواق الصادرات الدولية. ومنذ أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، فإن دولاً نامية أخرى - وخاصة المكسيك واندونيسيا وتايلاند - اخذت هي الأخرى تتحرك بقوة كبيرة في الاتجاه ذاته. وبصورة عامة، فإن السياسات الحكومية في هذه الدول عملت على تشجيع الدور النشط للسوق وليس إعاقته. وتعتبر الفلبين، لعدة أسباب خاصة بها، الاستثناء الملحوظ في هذه الصورة العامة: فالأسواق والأسعار التنافسية أصبحت نشطة نسبياً فيها، ومع ذلك فقد ظل الأداء الاقتصادي طوال العقود الثلاثة الماضية في تلك البلاد أداءً كئيباً.

أما في معظم المئة والأربعين دولة، أو ما يقرب من ذلك العدد، من دول العالم الثالث، فإن حالة من تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي في يد الدولة لا زالت قائمة. ويعود ذلك بصورة رئيسة إلى الارتباط التاريخي بين الحركات الإشتراكية والقومية المناهضة للاستعمار التي قامت في هذه الدول. وزادت هيمنة الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد بسبب الفوائد التي منحها هذا الدور للطامحين للوصول إلى السيطرة على الآلة الحكومية أو الذين وصلوا فعلاً لتلك السلطة في تلك الدول. وأخذت هذه التركة القائمة على تركيز السلطة الاقتصادية في يد الدولة تضعف في السنوات الأخيرة نتيجة لتفاهم الأدلة على الأداء الاقتصادي الخيب للآمال للإقتصادات ذات السيطرة التخطيطية المركزية في كل من كوبا وفيتنام وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق. ومع ذلك، ففي البلاد التي ظلت هذه التركة قائمة فيها، فإنها لا زالت تسهم بالإبقاء على نفوذ كبير للاتجاه الذي يسعى لحل قضية الاختيار الأساسي لصالح تخصيص حكومي وليس سوقي، وفي صالح أسعار «محددة لاهوتياً» أو «محددة بعدالة» أو «محددة حكومياً» وليس في صالح الأسعار التي تحددها السوق^٩.

لقد كان من الممكن أن تكون المشكلة أكثر سهولة لو كان الاختيار بين أسواق كاملة وحكومات ناقصة أو بين حكومات كاملة وأسواق ناقصة. والحقيقة، كما أسلفنا، فإن الخيار الفعلي ينطوي على حل وسط بين أسواق ناقصة وحكومات ناقصة. ويسعى هذا الكتاب لاضاءة الطريق أمام هذا الخيار - وهو وإن يكن خياراً بين أهون شرين، فهو إذن، في أفضل حالاته، خيار للحلول لا تخلوا من العيوب.

وبصورة أكثر دقة، فإن الهدف من الكتاب هو تكوين نظرية لفشل الاقتصاد الذي لا يقوم على السوق حتى يمكن بذلك تحليل الأداء الحكومي الناقص بكل وضوح، وإمكانية توقع هذا الأداء بقدر من الدقة أقرب ما يكون إلى الوضوح الذي تم التوصل له حتى الآن في تحليل الأداء الناقص للأسواق.

وعند إمعان النظر في الاختيار الاقتصادي الأساسي، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الآثار الشاملة المرتبطة بكل من الخيارات المطروحة لا مجرد العيوب التي ترتبط بواحد منها فحسب^{١٠}. ويتوجب علينا أن نتفهم العيوب التي يمكن التنبؤ بها، الخاصة بالحكومات بنفس القدر الذي نتفهم فيه تلك العيوب الخاصة بالأسواق.

وفي هذا الصدد، فإن السياسة تفوقت كثيراً على الاقتصاد. فالتفويضات الانتخابية المتكررة التي حصلت عليها الحكومات المحافظة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا على مدى العقد الماضي تعكس رد فعل واسع النطاق على الساحة السياسية للحكومات المفرطة الحساسية رغم وجود بعض الدلائل على أن البندول السياسي قد يتأرجح من جديد خلال عقد التسعينات. وعلى أية حال، فإن ردود الأفعال هذه تعود إلى الشعور بالإحباط أكثر مما تعود إلى التحليل والفهم. وبدون الإيحاء بأن التحليل هو أكثر أهمية من المشاعر في تحديد السياسات العامة، فإنه يبدو أن من الأهمية بمكان ضرورة إحداث توازن أفضل بينهما. وفي هذا العمل فإن محتوى العلم الاقتصادي الرسمي يمكن أن يصبح على مستوى السياسة الانتخابية. والتأكيد النسبي الأكبر الذي يضعه هذا الكتاب على عيوب الحكومات إنما ينبع من الحكم القائل إن الاقتصادات الحديثة، وكذلك السياسات التي ينادي بها الكثيرون من علماء الاقتصاد ومعظم علماء الاجتماع ومحللي السياسات، قد ركزت في تحليلها على عيوب اقتصاد السوق أكثر مما فعلته بالنسبة لعيوب اقتصاد اللاسوق. وهكذا فإن تعديل ميزان ما يقتضي تعديل ميزان آخر^{١١}.

ولا يوحي التأكيد الذي أضعه على فشل الحكومات أن هذا الفشل بصورة أو بأخرى أكثر سوءاً من فشل السوق. بل إن هذا التأكيد ينبع من الاعتقاد بأنه في حين أن فشل السوق قد جرى توضيحه في صيغ منطقية ورسمية في الكتابات الاقتصادية، فإن فشل الاقتصاد اللاسوقي لم يجز تحليله حتى الآن بنفس القدر أو الطريقة.

والنتيجة هي أن الصفحات التالية، رغم أنها ستشير في مواقع كثيرة منها إلى فشل السوق، إلا أن هذه الإشارات جاءت مقتضبة وقصيرة عن عمد مقارنة بالعرض الموسع

بصورة أكبر كثيراً بالنسبة لفشل الاقتصادات اللاسوقية. فالنوع الأول من الفشل، الخاص بالسوق، معروف ومألوف لأنه جرت دراسته في كتابات أخرى كثيرة، بينما النوع الآخر من الفشل - الخاص بالاقتصاد اللاسوقي - لم تجر دراسته بصورة مستفيضة بعد. ولذلك فإنني أركز عن قصد على هذا النوع الآخر بدلاً من محاولة إجراء دراسة متوازنة للنوعين.

أما وأن هذا هو الدافع العام من وراء إعداد هذا الكتاب، فإن الفصل الثاني يقدم مراجعة للنظرية القائمة الخاصة بفشل السوق ويلخص التفسيرات المعروفة بصورة عامة والتي تتساءل لماذا نجد أن مخرجات السوق تبتعد، كما هو متوقع، عن المخرجات الفعالة والعادلة في توزيعها، وكذلك لماذا تبالغ المفاهيم العامة في عرض الحقائق.

ويبدأ الفصل الثالث بوصف نظرية فشل اقتصاد اللاسوق، وتوضيح خصائصها المتأصلة فيها المتمثلة في الطلب والعرض الخاص بوظائف الحكومة (أي القطاع اللاسوقي) التي تفسر الخروج المحتمل للمخرجات اللاسوقية عن المخرجات الفعالة وعادلة التوزيع. وهنا ينبغي الإشارة إلى ملاحظة تفسيرية حول الأسلوب الذي جرى اتباعه في الفصلين الثالث والرابع. فهذا الأسلوب ينطوي على تركيبة انتقائية واستقرائية من القصص والبيانات والتجارب من ناحية، وعلى التعميم والنظرية من ناحية أخرى. ومن حيث المفهوم الفني، فقد جرى الاستشهاد بالتجربة الحكومية للإشارة إلى الدلائل المتوقعة للمشتقات الجزئية للأداء اللاسوقي فيما يتعلق ببعض المتغيرات. وعلى سبيل المثال، فإن من المحتمل أن ينبجم عن الخصوصية، أو الاحتكار، التي ترتبط عادة بالعرض اللاسوقي تكاليف متضخمة أو زائدة عن الحاجة - وهذه هي إحدى أنماط الفشل اللاسوقي العديدة.

ويتابع الفصل الرابع عرض فشل الاقتصاد اللاسوقي، ويرسم خريطة لأشكال هذا الفشل والتي يمكن مقارنتها بأشكال الفشل السوقي التي جرى عرضها في الفصل الثاني. كما يبحث الفصل الرابع في تعرض المؤسسات الخيرية النسبي إلى مخاطر فشل اللاسوق والسوق كليهما، ويوحى (أي الفصل الرابع) أن المؤسسات الخيرية هذه عادة ما تكون عرضة لعيوب المؤسسات اللاسوقية أكثر من عيوب المؤسسات السوقية.

ويبحث الفصل الخامس، المتعلق بتحليل أوجه التطبيق، الطرق التي يمكن من خلالها استخدام نظرية الفشل اللاسوقي في تصميم وتحليل وتقويم سياسات عامة بديلة. وتحليل التطبيق له هدفان: الأول، الإختيار من بين بدائل السياسات على أساس مدى تعرضها لفشل اقتصاد اللاسوق أو لإعادة صياغتها حتى تصبح امكانية انحرافها أقل احتمالاً، والثاني بناء

وسائل مختارة مناسبة في نهاية الأمر ضمن الخيارات وذلك لتجنب المآخذ التي ستنتج عن ذلك أو الحد منها. وهكذا فإن الفصل الخامس يهتم بـ «لماذا؟» و«ماذا؟» أقل من اهتمامه بـ «كيف نعمل؟»؛ وبعبارة أخرى، كيف نطبق نظرية وطوبوغرافية فشل الاقتصاد اللاسوقي في تصميم السياسات العامة المحسنة، وفي مقارنة أوجه القوة والضعف في كل منها بالحلول الخاصة بالتوجه السوقي.

ويركز الفصلان السادس والسابع، على التوالي، على الجوانب المتعلقة بالمفاهيم وعلى الجوانب التجريبية للمقارنة بين البدائل السوقية واللاسوقية.

أما بالنسبة للكفاءة، فإن الفصل السادس يضيف إلى معيار كفاءة التوزيع معيار الكفاءة الدينامية والكفاءة التكنولوجية والكفاءة س (X-efficiency) كعناصر هامة في المقارنة والاختيار بين الخيارات السوقية واللاسوقية. كما يؤكد الفصل السادس على التعقيدات التي تُدخلها في المقارنة كل من الأبعاد والمعايير غير الاقتصادية الهامة بما فيها العدالة والمشاركة والمساءلة. ويستعرض الفصل السادس كذلك الدراسات المسحية الحديثة المتعلقة بمواقف الرأي العام تجاه مدى كفاءة المستويات الحكومية المختلفة.

ويركز الفصل السابع على منهجين تجريبيين مختلفين لمقارنات الكفاءة بين الأنظمة السوقية واللاسوقية: الأول الكفاءة الجزئية (micro efficiency) التي تفسر ضمن سياق التكاليف النسبية الخاصة بتسليم الوحدات المتجانسة لأنواع محددة من البضائع أو الخدمات من قبل الشركات الخاصة أو ذات التوجه السوقي أو من قبل الهيئات الحكومية؛ والثاني الكفاءة الكلية (Macro efficiency) التي تفسر ضمن سياق الآثار أو المعدلات الحقيقية الخاصة بالنمو الاقتصادي للنسبي للقطاعات السوقية أو الحكومية (أي اللاسوقية) في الدول المختلفة.

وتستعرض المقارنات المتعلقة بالكفاءة الجزئية الأبحاث السابقة حول الأداء النسبي للحكومة والقطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية والمنافع العامة ومختلف الخدمات البلدية. كما تلخص المقارنات المتعلقة بالكفاءة الكلية بعض الأعمال التجريبية حول العلاقة بين حجم القطاع الحكومي والأداء الاقتصادي للدول النامية والدول الأقل تنمية.

وأخيراً فإن الفصل الثامن يقدم النتائج والمضامين التي تنطوي عليها المناقشة الواردة في الفصول السابقة. كما يقترح الفصل الثامن أدلة إرشادية للاختيار بين اقتصاد الأسواق

واقتصاد الحكومات، ويناقش السبل التي تستطيع الحكومة بموجبها المساهمة في تحسين أداء الأسواق والسبل التي يمكن من خلالها استخدام قوى السوق لتحسين أداء الحكومات. كما ينصب هذا الفصل على دور الحكومة في تحويل أنظمة السيطرة إلى اقتصاديات السوق. ويختتم الفصل ببعض الملاحظات حول العضلات المرتبطة بكل من الأنظمة السوقية والأنظمة اللامركزية.

Notes

1. Of course, judgments about equity imply a prior choice of an appropriate yardstick. What is equitable according to one standard is not according to another (see the discussion of equity in chapter 4). Needless to say, Friedman and Galbraith use very different standards for judging equity.
2. For a fuller discussion of the theory of market failure, see chapter 2.
3. See Buchanan (1969), Buchanan and Tullock (1962), Niskanen (1971), and Forte and Peacock (1985).
4. For a full discussion of the theory of nonmarket failure, see chapters 3 and 4.
5. See especially Frederich von Hayek (1984). For a thorough analysis of the contributions of the "Austrian School" to markets-versus-governments issues, see DeBow (1991).
6. See Williamson (1985). For an earlier and similar view, see Arrow (1983).
7. It is worth noting that the older (1960s) and the newer (1980s) versions of new federalism differ in an important respect: the former was more disposed toward the devolution of certain federal government functions to a local or state level, whereas the "newer" new federalism is more disposed toward reassigning them to the market as well as to subsidiary levels of government.
8. See Organization for Economic Cooperation and Development (1991).
9. See Bauer (1984).
10. This purpose conforms closely to that of Coase's classic article (1960, 17ff., 42-44).

11. This general orientation comparing markets and governments—is similar to that of C. E. Lindblom's *Politics and Markets* (1977), although the relative emphasis placed on government shortcomings (that is, nonmarket failures) is quite different from Lindblom's.